

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE
MAURITANIE
Honneur - Fraternité - Justice
Haute Autorité de la Presse et de
l'Audiovisuel



الجمهورية الإسلامية
الموريتانية
شرف إخاء عدالة
السلطة العليا للصحافة
والسمعيات البصرية

Plot C, lot 406, Tevragh - gmina Nouakchott, BP. 3192 - Tel. : 524 10 88 / Fax : 524 10 51

التقرير السنوي 2007

انواكشوط بتاريخ 14 إبريل 2008

تمهيد:

I. السياق

- أ. الإطار التشريعي
- ب. المجال السمعي البصري في موريتانيا
- ج. وضعية الصحافة المكتوبة

الصحافة المكتوبة

1. الصحافة المكتوبة
2. الصحافة الخاصة
3. السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية و الصحافة العمومية
4. السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية و الصحافة الخاصة

II. نشاطات السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية خلال سنة 2007

أ. الإصلاح و إنجاز الإطار التشريعي و التنظيمي

1. قانون تحرير السمعيات البصرية
2. المرسوم المتعلق بالبطاقة الصحفية
3. مشروع القانون حول دعم الصحافة

ب. الإشراف و تنظيم الحملة الانتخابية على مستوى وسائل الإعلام العمومية

1. التغطية الإعلامية على مستوى التلفزة
2. الحصص المجانية
3. الحملة على مستوى إذاعة موريتانيا
4. الحوار بين المترشحين
5. اجتماع التشاور

6. التعامل مع المراسلين الأجانب

7. رأي المنظمات الدولية

ج. تسيير التعددية في وسائل الإعلام العمومية

1. السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية و التعددية في وسائل الإعلام

2. المشاورات

د. تسيير النزاع و الرقابة القانونية و سلطة المعاقبة

1. فض النزاعات

2. سلطة المعاقبة

3. الآراء

هـ. نشاطات أخرى للسلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية

1. تنظيم ملتقيات أو مشاركة فيها

الملتقى المخصص للتعددية في وسائل الإعلام العمومية

اليوم التشاوري حول الدعم العمومي للصحافة

2. بعثات إلى خارج الوطن

3. المشاركة في لقاءات دولية

و. تنظيم و تسيير السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية

1. الهيكلية التنظيمية و النظام الداخلي

a. عمال السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية

b. التجهيز (مركز المتابعة السمعية البصرية)

c. الميزانية.

الخلاصة

تمهيد:

يأتي هذا التقرير تطبيقاً للمادة 11 من الأمر القانوني رقم 34-2006 المنشئ للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية ويهدف إلى إطلاع الرأي العام الوطني والسلطات العمومية على نشاطات السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خلال سنة 2007.

لقد أنشئت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في ظرفية متميزة قبيل الانتخابات البلدية والتشريعية بأسبوع واحد، وعكفت مباشرة على تحضير تلك الاستحقاقات الحاسمة بالموازاة مع وضع وضعيات إدارية إضافة إلى الهياكل الضرورية لأداء عملها.

وكانت المهمة المنوطة بها في غاية التعقيد إذ تقدمت للانتخابات البلدية 1222 لائحة في حين اعلنت 436 لائحة ترشحها للانتخابات التشريعية.

وقد بادرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية باعتماد وثيقة عمل تحدد آليات توزيع الحصص وجعلت ممثلي التشكيلات السياسية واللوائح المستقلة يتبنونها، ثم ظلت السلطة تتابع عن قرب سير الانتخابات وتتأكد في كل وقت من التزام وسائل الإعلام العمومية بالبرنامج الذي أعدته لهذا الغرض والذي توخت منه كهدف رئيسي تجسيد مبدأ المساواة بين كل المرشحين.

كما درست في الوقت المناسب كل الشكاوي التي تلقتها من الأطراف المتنافسة أصدرت قراراتها بشأن مواضيع الخلاف.

وقد أجمع المترشحون والمراقبون الأجانب على أن تلك الاستحقاقات جرت في ظروف من التغطية الإعلامية الجيدة تميزت باحترام تام للقواعد الديمقراطية.

وبعد الانتخابات البلدية والتشريعية بفترة قصيرة أشرفت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية على التنظيم الإعلامي لانتخابات مجلس الشيوخ ثم الانتخابات الرئاسية، ولم تجد السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية صعوبات كبيرة في تسيير انتخابات الشيوخ بحكم التجربة التي اكتسبتها خصوصاً أن الأمر تعلق بعدد محدود من الناخبين.

و قد بدأت الحملة الرئاسية التي جرت في 24 فبراير بمشاركة 19 مرشحا. أجرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مشاورات مع ممثلي جميع المرشحين قبل

وضع القواعد التي تضمن مبدأ المساواة بين المتنافسين خلال الحملة سواء من حيث التغطية الإعلامية أو من حيث الحيز الزمني المخصص لحصصهم. كما أجرت مشاورات مع مختلف وفود المراقبين الدوليين الذين جاؤوا للانتخابات.

وقد جرى الشوط الأول من الرئاسيات في جو الشفافية حيث تلقت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية الهانئ من الفاعلين السياسيين الوطنيين ومن جميع المراقبين الدوليين.

وقبل الشوط الثاني نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بالتعاون مع وسائل الإعلام العمومية والمعهد الأمريكي للديمقراطية حوارا مباشرا بين المترشحين اللذين بقيا في المنافسة، بثته التلفزة والإذاعة معا.

حيث مهدت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية لذلك النقاش بمشاورات مطولة مع ممثلي المرشحين من أجل التوصل إلى إجماع بشأن التنظيم المادي للحوار.

وبذلك تم تحضير كافة الجوانب وأدق التفاصيل من أجل احترام مبدأ المساواة المطلقة، فقامت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بإعداد المواضيع التي سيتناولها النقاش والأسئلة الموحدة والحيز الزمني المخصص لكل محور من محاور النقاش.

ذلك الحوار المتلفز، الأول من نوعه في شبه المنطقة وفي العالم العربي، أضفى مصداقية كبيرة على الديمقراطية الموريتانية وأشادت به المنظمات الدولية ووسائل الإعلام الأجنبية.

ويتناول هذا التقرير نشاط السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خلال السنة المنصرمة والذي يتمحور بالأساس حول:

- دفع الإصلاحات في مجال تحرير الصحافة والسمعيات البصرية من خلال إنجاز الإطار التشريعي والتنظيمي؛
- تنظيم التعددية داخل وسائل الإعلام في الفترات الانتخابية وكذلك وضع قواعد لضبط التعددية في الفترة غير الانتخابية؛
- نشاط الرقابة القانونية وتسيير النزاعات في مجال الصحافة والسمعيات البصرية؛
- التنظيم الداخلي للمؤسسة وتجهيز مصالحها.

إن كل هذه المحاور مفصلة في التقرير المرفق ببيانات ووثائق ملحقة.

I. السياق

1. الإطار التشريعي

تخضع حرية الصحافة في موريتانيا، على الصعيد التشريعي، للأمر القانوني 017/2006 الصادر عن السلطات الانتقالية.

ويحل النص المذكور محل الترتيبات السابقة التي كانت سارية في التسعينيات كما يلغى "المصادرة" ويحرر بذلك طاقات الصحافة التي ظلت لزمن طويل "مكبلة" من طرف السلطات العمومية.

إن الأمر القانوني يقر نظاما يقوم على التصريح ويعلن عن قيام هيئة مستقلة لتنظيم الصحافة والسمعيات البصرية بالإضافة إلى دعم تقدمه الدولة للصحافة الحرة.

ب. المجال السمعي البصري في موريتانيا

شهد الإعلام السمعي و البصري في موريتانيا، منذ 3 أغسطس 2005، تطورا إيجابيا بالرغم من غياب الإطار التشريعي الملائم والكفاءات الضرورية و برامج و سياسات وطنية فعلية في مجال الاتصال.

إذ تتوفر موريتانيا على محطة تلفزيونية واحدة تبث على قناتين (TVM و(TVM+).

وتبث قناة TVM 24/24 ساعة على القمر الصناعي (عرب سات).

كما تبث على VHF و UHF في انواذيب و انواكشوط من الثالثة بعد الظهر إلى 11 ليلا.

أما قناة TVM+ فتبث برامجها على VHF و UHF على عموم التراب الوطني ابتداء من الثالثة بعد الظهر إلى منتصف الليل. كما تبث برامج قناة TVM من منتصف الليل إلى الثالثة بعد الظهر.

إذ قد شهد تنوع البرامج وحضور الأحزاب السياسية على مستوى القناتين تحسنا ملحوظا مع إنشاء TVM+.

وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن قناة الجزيرة الممثلة في موريتانيا تعد منافسا قويا للتلغزة الوطنية كما أن الجمهور الموريتاني يتمتع عن طريق الأقمار الاصطناعية بفرصة للاشتراك في عدد من القنوات الأجنبية، يتفاوت بحسب أذواق وإمكانيات كل مواطن.

أما إذاعة موريتانيا فإنها تغطي التراب الوطني من خلال قناتين للبيث. وقد شرعت القناة الثانية مؤخرا في تنويع برامجها من أجل الاستجابة لاحتياجات السكان كما أن إذاعة موريتانيا تشكل ناقلا لخدمات إذاعة فرنسا الدولية إذاعتي مونتني كارلو وBBC.

وتتوفر إذاعة موريتانيا على أربع محطات محلية (انواذيب، روصو، ألاك، باركيول)، وقد وقعت الإذاعة اتفاقية شراكة مع منظمة غير حكومية هي مبادرة المواطنة من أجل التغيير التي تبث بمقتضى ذلك الاتفاق على القناة الثانية. وتتمثل مهام كل من إذاعة وتلفزة موريتانيا في تأمين الإعلام والتهديب والترفيه لصالح الجمهور الموريتاني من خلال برامج و مواضيع تتسجم مع متطلبات التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إلا أن إنجاز هذه المهمة تعترضه بعض الصعوبات مثل:

- غياب التخصص في جميع قطاعات الإعلام؛
 - غياب معهد أو مدرسة أو قسم للصحافة في الجامعة؛
 - غياب المنافسة (إذاعات و محطات تلفزيونية خصوصية) من شأنها أن تفرض تحسنا للخبرة؛
 - غياب وكالات للإشهار؛
 - نقص عدد الاستوديوهات رغم أن الإنتاج مرشح للازدياد.
- ومن شأن مشروع القانون المتعلق بالسمعيات البصرية الذي ينتظر أن يصادق عليه البرلمان أن يسد الثغرات القانونية في هذا القطاع.

ج. وضعية الصحافة المكتوبة

الصحافة المكتوبة:

تتخصص الصحافة المكتوبة العمومية في يومياتي "الشعب" و"أوريغون" اللتين تسميان اصطلاحاً بـ"اليوميتين الوطنيتين" مع أنهما تجدان صعوبات كبيرة في الخروج عن دورهما التقليدي في مواكبة عمل السلطات العمومية. وتوزع اليوميتان بالأساس على الهيئات الإدارية المشتركة بدلاً من أن تجد مشترين عاديين وهو ما يقلل من نفوذهما بشكل خطير. و عليه فإنه إذن من الضروري القيام بجهود معتبرة حتى تفتح هاتان اليوميتان في اتجاه القراء الوطنيين والأجانب بتناولهما للمواضيع التي تهمهم ومن خلال تحليهما بمهنية أكبر.

إن على هاتين اليوميتين أن تعكسا في نظر القارئ صورة لموريتانيا الديمقراطية والمتمسكة بثقافتها وهويتها. أما بث الوكالة الموريتانية للأنباء فيكاد ينحصر في نشاطات السلطات العمومية. وبالرغم من أنها تتوفر على شبكة من المراسلين في كافة العواصم الجهوية إلا أنها قلما تنشر أخباراً عن المناطق الداخلية علماً أنها لا تتوفر على مراسلين خارج الوطن.

كما أن عمالها في الغالب لا يتوفرون على التكوين الكافي لأنها عانت كثيراً في الفترات السابقة من الاكتئاب العشوائي الذي لا يخضع لمعايير موضوعية، وهي مع ذلك فإنها لا تتوفر على مراسلين خارج الوطن. إن مهمة الوكالة تتمثل في أن تكون واجهة للبلاد وأن تروج لموريتانيا وتعرف بها في الخارج وأن تعكس رؤية "موريتانية" للعالم إنها مطالبة ببذل جهود كبيرة من أجل الاستجابة لتلك الطموحات الملحة.

2. الصحافة الخاصة

إن الصحافة الخاصة ظلت لفترة طويلة مشلولة بفعل المصادرة لم تتمكن حتى الآن، رغم تعددها، من التكيف مع العهد الجديد وما يطبعه من ديمقراطية وحرية تامتين.

هذه الصحافة بعد أن تحررت من إلزامية الإيداع لدى وزارة الداخلية قبل النشر، تميل إلى التصل من كل الاحتياطات حتى ما يتصل منها بأخلاقيات المهنة. وعدم الاكتراث بقواعد وأخلاقيات المهنة و تعاني في الغالب نقصا صارخا في المهنية. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى تميز بعض الصحف التي تجتهد من أجل التقيد بقواعد المهنة.

و هكذا منذ أن تمت المصادقة على قانون الصحافة وخصوصا بعد تقليص تكاليف الطباعة في المطبعة الوطنية بنسبة كبيرة أصبح التوجه العام يصب في اتجاه إنشاء الصحف اليومية التي بلغ عددها الآن 15 صحيفة؛ إلا أن السوق تبقى محدودة والسحب ضعيفا (ما بين 500 إلى 1500 عددا) في حين تتميز قنوات التوزيع والإشهار بعدم الخضوع لضوابط و نظم محددة علما و ذلك هو مكن الداء الحقيقي؛ فما لم يوجد تنظيم محكم لضبط القطاعين المذكورين فإن انتشار وإنشاء الصحف سيبقى مستعصيا على القياس كما أنه لن يتسنى فرض واحترام مدونة أخلاقية من شأنها ضبط المهنة.

وبما أن البيع والإشهار يشكلان مصادر الدخل الوحيدة لأية صحيفة (إلى جانب المساعدة التي قد توفرها السلطات العمومية) فإنه من الضروري أن يخضع لقواعد تسيير شفافة، وهو ما يعتبر شرطا لا غنى عنه لتنظيم وإصلاح المهنة. و في هذا الإطار أعدت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، بعيد إنشائها بأشهر قليلة، تقريرا وجهته إلى الحكومة حول وضعية الصحافة العمومية.

3. السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية والصحافة العمومية

ظلت علاقات السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مع الصحافة المكتوبة العمومية محدودة باستثناء الفترات الانتخابية.

وقد التزمت يوميتا "الشعب" و"أوريزون" خلال الحملات الانتخابية إلى حد كبير بالقواعد التي وضعتها السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية كما كانت تغطية الوكالة الموريتانية للأنباء لنشاطات المرشحين مقبولة على العموم إذ لم نتلق سوى عدد قليل من الشكاوى.

ولئن لوحظ بعض التأخر في برمجة بعض الصفحات المجانية الممنوحة لبعض المرشحين فإن ذلك عائد في الغالب لعدم استغلال طواقم الحملات لتلك الحصص في الوقت المناسب.

لقد استدعينا المدير العام للوكالة الموريتانية للأخبار مرات عديدة وناقشنا معه ظروف تغطية النشاطات السياسية وكذلك مدى استفادة مختلف التشكيلات السياسية من خدمات الصحافة العمومية وأثيرت خلال تلك اللقاءات جملة من الملاحظات ذات الطابع الفني وأخذتها السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في الحسبان إبان إعدادها قرارها المتعلق بالتعددية في وسائل الإعلام.

4. السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية والصحافة الخاصة

قد عملت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في الأيام الأولى بعد إنشائها على جمع الناشرين الرئيسيين للصحافة الخاصة من أجل تدارس أهم المشاكل التي تواجهها مهنتهم.

و قد ظل نهج التشاور من ثوابت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية فقد دعت الصحفيين إلى التفكير في القضايا ذات الصلة بتنظيم المهنة و أخلاقياتها. وأكدت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بشكل واضح دعمها لأي مجهود يهدف إلى تنظيم المهنة و اعتماد نهج ديمقراطي من أجل اختيار هيئة من داخل المهنة يعهد إليها بتنظيم ذاتي وتمثيلي وتكون قادرة بالتعاون مع السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، على صياغة وفرض قواعد مهنية وأخلاقية.

إلا أن السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية سرعان ما لاحظت تعذر بلورة مثل ذلك الإجماع في الظروف الراهنة داخل الصحافة الخاصة بشأن اختيار هيئة مستقلة للتنظيم الذاتي.

وقد نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية يوما تشاوريا مع الصحافة الخاصة بغية استطلاع الآراء والاقتراحات حول مشروع القانون المتعلق بدعم الصحافة الذي قدمته الحكومة.

وعلى إثر ذلك اللقاء التشاوري تم تشكيل لجنة صياغة من طرف المشاركين ضمت ممثلين عن الصحافة الخاصة وأحيل تقرير اللجنة المذكورة إلى وزارة الثقافة والاتصال (انظر الملحق).

كما عكفت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية على دراسة عدة شكاوى موجهة ضد بعض الصحف من طرف منظمات وأفراد وتمكنت السلطة العليا من حل كل تلك القضايا بالطرق الودية دون اللجوء لأي عقوبات تأديبية بعد أن استمعت للصحف وللشاكين.

وأبدت الصحف التي تم استدعاؤها تجاوبا كبيرا واعتذرت للمتظلمين كما قبلت بفتح صفحاتها لحق الرد.

علما أنه لم تصل أي من القضايا المعروضة على السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية إلى المحاكم.

II. نشاطات السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خلال سنة 2007

أ. الإصلاح وإنجاز الإطار التشريعي والتنظيمي

1. قانون تحرير السمعيات البصرية

تدخلت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية لدى الجهات المختصة من أجل إعداد مشروع قانون حول الاتصال السمعي البصري في إطار خيار الليبرالية المعتمد من طرف الدولة.

وعكفت أساسا في هذا الصدد على جانب تنظيم الاتصال واقترحت، انطلاقا من القانون المقارن ومع مراعاة خصوصياتها، الإجراءات المثلى بشأن شروط وإجراءات منح رخص البث الإذاعي والسمعي البصري طبقا للقوانين والنظم المعمول بها (انظر الملحق).

2. الأمر القانوني 34-2006 المنشئ للسلطة العليا للصحافة والسمعيات

البصرية.

لقد انتبهت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية فور تصويبها إلى ضرورة إدخال بعض التحسينات على النص المؤسس لها.

هنا أيضا اقترحت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بالتعاون مع الجهات المختصة في الوزارة الأولى وفي وزارة الثقافة والاتصال وفي سلطة التنظيم، جملة من التعديلات التي ترمي إلى تخويلها سلطة القرار الضرورية للاضطلاع بأي نشاط تنظيمي.

وتعتبر تلك التعديلات التي من شأنها صيانة استقلالية الهيئة ونفاذ مأموريتها ضرورية إذ تكرر الصلة مع قانون الاتصال السمعي البصري الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا.

3. المرسوم المتعلق بالبطاقة الصحفية

لقد تم اتخاذ ذلك المرسوم في مجلس الوزراء بعد أن درسته السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مع الجهات المختصة بوزارة الثقافة والاتصال

وكذلك مع الصحفيين ورابطات الصحافة ويشكل النص مرسوما تطبيقيا لقانون حرية الصحافة فيما يتعلق بالوضع القانونية للصحافة كما يتضمن المعايير الملائمة بشأن منح وسحب البطاقة الصحفية.

4. مشروع القانون حول دعم الصحافة

اقترحت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية ووزارة الثقافة والاتصال مشروع نص حول دعم الصحافة تم عرضه على مهنيي الصحافة في إطار يوم تفكيرتي نظمتها السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية وتمخض عن عدة توصيات على المشروع وجهت إلى وزارة الثقافة والاتصال من أجل عرضها على المصادقة من طرف مجلس الوزراء قبل عرضها على البرلمان. ويكمل النص المذكور ترتيبات المادتين 30-31 من القانون 2006/017 حول حرية الصحافة وقد بات يشكل المرجعية والأساس لأي دعم للصحافة.

ب. الإشراف وتنظيم الحملات الانتخابية على مستوى وسائل الإعلام العمومية

يتمثل الهدف الذي توخته السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في تأمين فرص متساوية للمرشحين في الاستفادة من وسائل الإعلام العمومية بالإضافة إلى تأمين العدالة بين المرشحين سواء من حيث بث الحصص أو النقاشات أو من حيث التغطية الإعلامية.

وقبل انطلاق الحملة الانتخابية نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية عدة اجتماعات تشاورية مع المرشحين أو ممثليهم إلى جانب مدراء التلفزة الموريتانية والإذاعة والوكالة الموريتانية للأنباء بغية استطلاع آرائهم حول التغطية الإعلامية للحملة و نفاذ التشكيلات السياسية إلى وسائل الإعلام العمومية.

وعلى إثر تلك المشاورات اتخذت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية قرارا يقضي بتنظيم التغطية الإعلامية لنشاطات المرشحين خلال الحملة الانتخابية.

1. التغطية الإعلامية على مستوى تلفزيون موريتانيا

لقد انحصرت تلك التغطية على العواصم الجهوية ومنطقة انواكشوط. وغطت التلغزة الحملة في ظروف لوجستية صعبة في ظل حرص المرشحين على أكبر استفادة ممكنة من خدماتها.

وكانت تغطية المرشحين على العموم منصفة مع بعض التفاوت في فترة التغطية الذي يعود بنسبة كبيرة إلى اختلاف حجم نشاطات المرشحين في مختلف الولايات. ومن بين الصعوبات التي واجهتها التلغزة الموريتانية وكانت موضع شكاوى نذكر:

- التأخر في بث نشاطات بعض المرشحين بسبب تعطل السيارات التي كانت تنقل المواد، مما تسبب في تدمير بعض المرشحين واتهامهم للتلغزة بتعمد تأخير بث الحصص المتعلقة بنشاطاتهم؛

- تغطية مهرجانين متزامنين في نفس العاصمة الجهوية. وبما أن التلغزة الموريتانية لا تتوفر على أكثر من فريق واحد في كل ولاية فقد أجرت مفاوضات مع المرشحين من أجل التوصل إلى صيغة للتوفيق بينهم وتغطية أنشطتهم (أطار كيهيدي)؛

- و لم تنسى تغطية انطلاق حملة أحد المرشحين لأسباب تتعلق بالتوقيت. لقد تمت دراسة كافة الشكاوى تم السعي إلى حل المشكلة بالتعاون مع التلغزة الموريتانية و تجدر الإشارة إلى أن التوزيع الزمني لتغطية النشاطات الانتخابية في داخل البلاد ظل في يد التلغزة ولم يكن للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية تحكم فيه.

2. الحصص المجانية

تم شرح القرار المنظم للحصص المجانية لممثلي المرشحين بغية تعريفهم بما لهم من حقوق وما يترتب عليها من واجبات. كما قامت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، باقتراح من التلغزة، بإعادة ترتيب مواقيت البث لتبدأ من الساعة العاشرة مساءً. و برزت عدة مشاكل بشأن تسجيل الحصص المجانية ولكن تم التغلب عليها من طرف التلغزة بالتعاون مع السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

ومن أمثلة ذلك:

- عدم احترام برمجة البث من طرف المرشحين لأسباب متفرقة (عدم استعداد المرشح الذي كان في الغالب يواصل جولاته في الداخل)؛
 - عدم إمام المرشحين بالخيارات المتاحة خصوصا إمكانية تسجيل موادهم خارج استديوهات التلفزة الموريتانية.
- وعلى العموم فقد تمكنت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية من متابعة الحصص المجانية في الوقت المناسب رغم الصعوبات (التنقل الكثير لأعضاء السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية إلى التلفزة من أجل مشاهدة مواد في آخر لحظة مما يدفعهم أحيانا إلى حسم بعض الخلافات في وقت ضيق.
- وقد أجرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بالاتفاق مع بعض المرشحين التصحيحات الضرورية على مضامين موادهم من أجل مواعمتها مع مقتضيات الأمر القانوني 034-2006.
- واستخدم المرشحون حصصهم المجانية بشكل متفاوت طبقا لتفاوت حجم نشاطاتهم وخطاباتهم إلى الجمهور ووسائلهم المالية.
- وبشكل عام تم إيجاد حلول للشكاوى والمشاكل المطروحة في وقت مناسب. وقد منحت التلفزة بناء على طلب وجهه عدد من المرشحين إلى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خمس دقائق إضافية لكل مرشح خلال الأسبوع الثاني من الحملة.

3. الحملة على مستوى إذاعة موريتانيا

أبدت إذاعة موريتانيا تعاوننا كاملا مع السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في تحضير الحصص المجانية المخصصة للمرشحين، وتغطية أنشطتهم في انواكشوط وفي داخل البلاد.

ولم تتلق السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية أي اعتراض من المرشحين بخصوص الحصص المخصصة لهم في حين توصلت لشكاوى من حملة المرشح سيد محمد ولد الشيخ عبد الله تتعلق بحلقة حوارية في "إذاعة المواطن" التي بثت

برامجها على أمواج إذاعة موريتانيا، إلى بعض التجاوزات الكلامية المسيئة للمرشح، وفي هذا السياق، بادرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية إلى استدعاء المدير العام للإذاعة للنظر في هذه الشكوى، وأصدرت السلطة توجيهات باحترام أخلاقيات الحوار السياسي وإفساح المجال للطرف المتضرر للرد على التجاوزات المذكورة.

4. الحوار بين المرشحين

لم يتسن تنظيم حوار بين المرشحين للرئاسيات خلال الشوط الأول، بفعل تعدد الترشيحات وضيق الفترة الزمنية. وقد كان من المقرر تنظيم نقاشين خلال الشوط الثاني ولكن تم في الأخير اعتماد نقاش واحد بالاتفاق مع المرشحين بعد مشاورات بين ممثليهما. وقد جرت تلك المشاورات بإشراف مباشر من السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية التي حددت مواضيع النقاش وتوزيع الحيز الزمني المخصص لكل مرشح.

وتمثلت المواضيع المختارة للنقاش في:

- تعزيز الوحدة الوطنية؛
- الحكم الرشيد ودولة القانون؛
- مكافحة الفقر وإسعاد المواطنين؛
- التهذيب؛
- الاقتصاد والاستصلاح الترابي؛
- العلاقات الخارجية وحقوق المرأة.

5. اجتماع التشاور

قبل اتخاذ كل قرار أجرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مشاورات مع المرشحين ومع التلفزة والإذاعة والوكالة الموريتانية للأنباء مكنت من تكريس جو من الثقة بين الفاعلين السياسيين مما سهل على السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية اتخاذ قرارات تحظى بالإجماع.

وقد كانت اجتماعات التشاور مع المرشحين، في إطار التحضير لنقاش الشوط الثاني، أبلغ تجسيد لذلك الجو، إذ لم يرغب المرشحان في أي وسيط أو مخاطب غير السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية، فيما التزمت التلغزة والإذاعة بتنفيذ قرارات السلطة العليا بالرغم من بعض الصعوبات مع التلغزة بحكم العدد الكبير من الشكاوى التي تلقتها السلطة العليا. إلا أن التلغزة أبدت في كل مرة تعاوننا كبيرا مكن من تجاوز تلك الخلافات كما عمدت التلغزة إلى إعادة توزيع الحصص في التغطية الإعلامية للمرشحين خلال الأسبوع الثاني من الحملة بأمر من السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

6. التعامل مع المراسلين الأجانب

تم إشراك المراسلين الأجانب في جميع مراحل المسلسل الانتخابي من خلال اجتماعات الإعلام والتشاور مع السلطة العليا. و تبين أنهم كانوا يستخدمون مقاربات مختلفة عما هو مألوف في بلادنا إلا أن نشاطهم ظل بشكل عام في حدود حرية الصحافة التي يكرسها القانون.

7. رأي المنظمات الدولية

برزت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خلال الانتخابات الرئاسية المنظمة في 2007 طرفا فاعلا و شريكا أساسيا في نجاح المسار الديمقراطي الانتقالي , حسب شهادات مختلف المراقبين العرب و الأفارقة و الدوليين الذين كانوا حاضرين عمليا في الساحة , مما عزز الصورة الايجابية لهذه الهيئة الوليدة بصفتها مؤسسة داعمة و ضامنة للحريات العامة في البلاد.

و قد عكست التقارير المنشورة للمنظمات الدولية هذه الصورة بدون لبس , و من بينها التقرير الختامي للمنظمة العالمية الفرانكفونية و تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي , و تقرير "صحافيين بدون حدود" , و مركز ان دي أي للدراسات , و غيرها من

الجهات المراقبة التي أجمعت على أن دور السلطة العليا كان محوريا في نجاح التجربة الديمقراطية الموريتانية .

كما نوهت هذه الجهات بشكل خاص نجاح السلطة العليا في تسيير الحصص المخصصة للمرشحين في الإعلام العمومي , و سرعة حسمها للشكاوى المقدمة إليها من الفاعلين السياسيين , و تشجيعها للحوار السياسي الرفيع الذي يحترم أخلاقيات المناظرة و يطرح الأسئلة الجوهرية التي تهم المواطنين الموريتانيين . و من هذا المنظور ابرز التقرير الختامي للاتحاد الأوروبي الصادر بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية و استكمال المسار الانتقالي دور السلطة العليا في ضمان تسيير الحملة الإعلامية للرئاسيات "بتجرد و عدم انحياز", كما أشار إلى سابقة تنظيم نقاش مباشر بين المرشحين في الدور الثاني للانتخابات , مما اعتبر مكسبا كبيرا للديمقراطية الموريتانية.

و في الاتجاه ذاته اعتبرت منظمة "صحافيين بلا حدود" في بيانها الصادر يوم 23 مارس 2007 أن السلطة العليا نجحت نجاحا باهرا يقتضي التنويه في تسيير و إدارة الحملة الإعلامية للرئاسيات مشيدة بموضوعيتها و تجردها و بجهدا المتميز في تنظيم أول حوار مباشر بين مرشحين للانتخابات في السياق الموريتاني و العربي و الإفريقي. و يتعين التنبيه هنا أن منظمة "صحافيين بلا حدود " حرصت بنفسها على التدقيق في توزيع الحصص المجانية المخصصة للمرشحين في الإعلام العمومي .

و قد استقبلت السلطة العليا في مقرها ممثلين من مختلف الجهات الداعمة للمسار الديمقراطي الموريتاني , و من السفارات و المنظمات المعتمدة في بلادنا , قدمت لها التهاني على جهودها في المرحلة الانتقالية .

و قد سعت السلطة العليا خلال السنة المنصرمة إلى بناء علاقات متميزة و فاعلة مع الهيئات المماثلة لها في المنطقة و في العالم , مع العلم أن سلطات تنظيم المجال الصحافي و السمعي البصري لا تزال نادرة في محيطنا الإقليمي، على الرغم من أنها تشكل احد مرتكزات النظم الديمقراطية.

ج. تسيير التعددية في وسائل الإعلام العمومية

1. السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية والتعددية في وسائل الإعلام.

إن وجود آراء متعددة داخل وسائل الإعلام التي تمتلكها الدولة بات، في أيامنا مقياسا جوهريا لأصالة الخيار الديمقراطي في كل بلد.

وكان ذلك هو الهدف الرئيسي من إنشاء سلطة التنظيم، التي تمثل دورها في التأكد من إتاحة الفرصة لكافة الآراء و مختلف تيارات الفكر داخل وسائل الإعلام العمومية سواء في الفترات الانتخابية أو الفترات غير الانتخابية.

فخلال الفترة الانتخابية يكون الأمر في منتهى البساطة إذ يتعلق بتوزيع حيز زمني بشكل منصف بين كافة المرشحين. أما في الفترة غير الانتخابية فإن الأمر يكون أكثر تعقيدا لأنه يقوم على مبدأ المساواة مع مراعاة اختيار الناخبين ومنح المعارضة والتيارات السياسية والاجتماعية في المجتمع فترات وحصصا متساوية. وتتمثل القاعدة المتبعة غالبا في اعتماد قاعدة الثلاثية: ثلث للحكومة وثلث للأغلبية وثلث للمعارضة. إلا أن ذلك التقسيم يشهد بعض التعديلات في حالات معينة. ففي فرنسا، على سبيل المثال، فإن الحيز الزمني المخصص لرئيس الجمهورية ومستشاريه غير محسوب و منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان غالبا ما تدعى للمشاركة في برامج مباشرة.

أما في موريتانيا ومراعاة لمتطلبات التنمية فقد قررت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية أن تكون فترات استغلال الإعلام العمومي من طرف السلطة التنفيذية غير محسوبة بالكامل عندما يتعلق الأمر بتدخلات لا تصدر عن تشكيلات سياسية وتتناول قضايا ذات صلة بالتنمية أو بتسيير الشأن العام. وعليه فيتم توزيع الوقت في وسائل الإعلام على النحو التالي: ثلث للأغلبية البرلمانية وثلث للمعارضة وثلث للأحزاب غير الممثلة في البرلمان ولممثلة المجتمع المدني.

كما حرصت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية على تنظيم بث الإذاعات والتلفزة العمومية للنشاطات والنقاشات البرلمانية. وهكذا فإن وسائل الإعلام

العمومية تؤمن تغطية كاملة لنشاطات رئيسي الغرفتين ونشاطات اللجان المتخصصة. كما تتكفل ببث نقاشات جوهرية خلال كل جلسة علنية.

2. المشاورات

قبل اتخاذ القرار أجرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مشاورات مع كافة التشكيلات السياسية كما عقدت اجتماعات مع رؤساء الفرق البرلمانية للجمعية الوطنية ومع قادة الأغلبية الرئاسية وكذلك مع زعيم المعارضة الديمقراطية. و من جهة أخرى أجرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية مشاورات مع القائمين على وسائل الإعلام العمومي بغية استطلاع رأيهم الفني وتدارس الفرص المتاحة من أجل تأمين بث مباشر أو غير مباشر للنقاشات الجوهرية الدائرة في البرلمان.

ويتمثل الهدف الذي تسعى إليه السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في بلورة نص جديد يكون موضع إجماع من القوى السياسية ويحدد قواعد واضحة لضبط هذا القطاع في المستقبل.

إلا أن هذا القرار المذكور الذي يضع المبادئ العامة، يفسح المجال واسعا أمام المهنيين في مجال الاتصال باعتبارهم المخولين، بالدرجة الأولى، في تقدير موضوعية ومهنية الريبورتاج أو المقالات على أن تتولى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية دور الرقابة والتقييم الذي يتمثل في إبداء رأي دوري يحدد مدى مواءمة التوزيع الزمني ويعطي توجيهات بشأن التعديلات الضرورية .

د. تسيير النزاع والرقابة القانونية وسلطة المعاقبة

1. فض النزاعات

ينص الأمر القانوني 034-2006 على أن السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية تساهم في الحل غير القضائي للخلافات.

وتخول هذه الصلاحية للسلطة العليا التدخل في الحل الودي للنزاعات التي قد تنشأ بين هيئات الصحافة أو بين تلك الهيئات وأطراف أخرى.

و هذا النص يخول كذلك سلطة العليا المعاقبة التأديبية. وهكذا تمكنت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية من إيجاد حل ودي لنزاعات مختلفة بين خصوصيين وسلطات الهيئات الصحفية (انظر الملحق).

2. سلطة المعاقبة

يبين هذا النص التأسيسي أن هيئة التنظيم تتوفر على سلطة إصدار عقوبات إدارية بحق الهيئات الصحفية وعلى هذا الأساس، واعتمادا على القانون المقارن، اتخذت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية قرارا يتضمن تعريف وترتيب العقوبات الإدارية.

3. الآراء

يمنح الأمر القانوني 34-2006 السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية الصلاحية في أن تصدر بكل حرية الرأي الذي تراه مناسبا وتعلنه للجمهور وللسلطات المختصة في مجال الصحافة والسمعيات البصرية. كما يمكن للسلطات العمومية وللمواطنين طلب رأي سلطة التنظيم حول موضوع يندرج ضمن اختصاصها. وفي هذا الصدد أصدرت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية العديد من الآراء استجابة لطلبات السلطات أو وسائل الإعلام أو المواطنين (انظر الملحق...).

هـ. نشاطات أخرى للسلطة العليا

1. تنظيم ملتقيات أو المشاركة فيها

الملتقى المخصص للتعددية في وسائل الإعلام العمومية

نظم هذا الملتقى على شكل يوم تشاوري في قصر المؤتمرات وشارك فيه عدد كبير من البرلمانيين وقادة الأحزاب السياسية وممثلي وسائل الإعلام العمومية والخاصة. و أسفر عن توصيات هامة ذات صلة بتنظيم التعددية داخل وسائل الإعلام (انظر الملحق).

اليوم التشاوري حول الدعم العمومي للصحافة

اقترحت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية على الحكومة مشروع قانون ينظم إجراءات منح الدعم العمومي للصحافة وبعد مشاورات مع السلطات حول المشروع المذكور نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية يوما تشاوريا مع الصحافة الخاصة بمشاركة وزارة الثقافة والاتصال. وقد أحييت نتائج ذلك اليوم التشاوري إلى الوزارة كي تأخذها في الحسبان في مشروع القانون عند الاقتضاء (انظر الملحق).

2. بعثات إلى خارج الوطن

خلال سنة 2007 قامت بعثات من السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية للصحافة والسمعيات البصرية بزيارة لنظيراتها في المغرب ومالي وفرنسا. ومكنت تلك اللقاءات من وضع أسس للتعاون مع تلك المؤسسات وعادت البعثات بعدد من الوثائق المفيدة كما اطلعت على التجربة التي اكتسبتها تلك الهيئات.

3. المشاركة في لقاءات دولية

شاركت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في اجتماع هيئات التنظيم الإفريقية الذي التأم في واكادوكو. وتمكنت من الانضمام لتلك المنظمة والاستفادة من تبادل الخبرات مع مختلف هيئات التنظيم في القارة الإفريقية، كما شاركت في لقاء شبكة هيئات التنظيم المتوسطة الملتئم بمدينة فاس في المملكة المغربية حيث أصبحت عضوا في الشبكة المذكورة. وبتلك المناسبة استفاد ممثلو السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية من تبادل الخبرات والمعلومات مع المشاركين الآخرين.

و. تنظيم وتسيير السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

1. الهيكلية التنظيمية والنظام الداخلي

تنص الهيكلية التنظيمية للسلطة العليا (الملحق) المصادق عليها في الجمعية العامة على أربع لجان متخصصة إضافة إلى هيئة إدارية تتكون من مستشار فني وأربع قطاعات.

اللجان المتخصصة هي:

- لجنة الصحافة المكتوبة؛
- لجنة السمعيات البصرية؛
- لجنة الأخلاقيات والشؤون القانونية والإدارية؛
- لجنة التعددية؛
- لجنة العلاقات الخارجية.

كل واحدة من هذه اللجان يرأسها أحد أعضاء السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية الذين تحدد صلاحياتهم ضمن النظام الداخلي.

أما القطاعات الأربعة فهي:

- قطاع الصحافة المكتوبة؛
- قطاع السمعيات البصرية؛
- قطاع الشؤون الإدارية والمالية؛
- قطاع الرقابة ومتابعة البرامج.

يحدد النظام الداخلي امتيازات وتشكيلة القطاعات المختلفة. كما يحدد الامتيازات والإجراءات التي تحكم تسيير الجمعية العامة واللجان المتخصصة وإدارة السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية.

2. عمال السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية

نظمت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية خلال سنة 2007 اكتتاب ستة أطر عن طريق مسابقة نظمت بواسطة مكتب اكتتاب مستقلة. وتتوفر السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية في الوقت الحالي على الأعضاء الخمسة في جمعيتها العامة بالإضافة إلى أمينها العام و ستة عشر عضوا خارجيا في اللجان بالإضافة إلى سبعة أطر عاليين و اثني عشر وكيلا إداريا.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن الميزانية الممنوحة للسلطة العليا لا تمكنها، للأسف، من تحديد رواتب تحفيزية مقارنة بالوسائل التي تتوفر عليها هيئات الإعلام الرسمية العمومية والخصوصية و الدولية والتي تستقطب أغلبية الأطر في هذا القطاع.

3. التجهيز (مركز المتابعة السمعية البصرية)

من أجل اقتناء التجهيزات الفنية التي تمكنها من متابعة وسائل الإعلام السمعية البصرية والصحافة المكتوبة أعلنت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية عن مناقصة لوضع دفتر التزامات بخصوص مركز للمتابعة السمعية البصرية يتسنى لها من خلاله متابعة وتوثيق ومعالجة واستغلال الإشارات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث على التراب الوطني. وينتظر أن ينهي مكتب الدراسة الذي تم انتقاؤه دفتر الالتزامات في أجل قريب.

4. الميزانية

حددت ميزانية السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية لسنة 2007 بـ 180.000.000 أوقية. وقد مكنت تلك الميزانية من تجهيز المؤسسة وتسييرها خلال السنة المذكورة.

أما بالنسبة لسنة 2008 فقد تقلصت الميزانية بسنة 10% رغم الأعباء الجديدة التي تتحملها السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية بفعل تحرير قطاع السمعيات البصرية.

وتخصص نسبة 30% من ميزانية السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية لرواتب العمال في حين توجه أغليبتها لتجهيز القطاعات ولإقامة مركز المتابعة السمعية البصرية.

الخلاصة:

يتبين من خلال ما سبق جليا أن السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية عكفت خلال الأشهر الأولى من عملها على استحداث هياكلها وعلى تنظيم الانتخابات ووضع الإطار القانوني الملائم من أجل أداء مهمتها التنظيمية على الوجه الأكمل. وسيمنح الإطار القانوني الذي سنتمخض عنه الترتيبات التشريعية والتنظيمية الجديدة (المرسوم المتعلق بالبطاقة الصحفية، قانون السمعيات البصرية، قانون دعم الصحافة، القانون المنشئ للسلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية) مسؤوليات أوسع للسلطة العليا كما يفرض عليها مجهودات أكبر ويضفي قوة على مهمتها التنظيمية.

ومما لاشك فيه أن السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية التي استفادت إلى حد كبير من تجربتها خلال الأشهر المنصرمة ستواجه التحديات المستقبلية بفاعلية وخبرة وثقة أكبر.

ملحقات:

- قرارات السلطة العليا
- آراء و تصريحات صحفية
- خلاصة لأعمال الأيام التشاورية حول التعددية في وسائل الإعلام
- توصيات الملتقى حول دعم الصحافة
- الهيكلة الداخلية للسلطة العليا
- القرار المتضمن تنظيم التعددية على مستوى وسائل الإعلام العمومية في الفترات غير الانتخابية
- لائحة الصحف.